الأنباء
الثلاثاء 4 يونيو 2013

الكويت مطالبة بإيصال المساعدات الإنسانية لهم

عاشور: المسلمين في ميانمار لم تصلهم مساعدات من الكويت ولا من الجمعيات الخيرية

صالح عاشور

طالب رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب صالح عاشور الحكومة بالعمل على إيصال المساعدات الانسانية الى المسلمين في جمهورية ميانمار، مشيرا الى أن الكويت لم ترسل مساعدات عينية ولا مادية سواء عن طريق جهات رسمية أو خيرية.

وذكر عاشور في تصريح للصحافيين عقب عودته من ميانمار أن لجنة الشؤون الخارجية شكلت وفدا لزيارة ميانمار بعد التنسيق مع سفير جمهورية ميانمار في الكويت، وكان الوفد برئاسته وعضوية النائبين صلاح العتيقي وطاهر الفيلكاوي، مشيرا الى أن عدد سكان ميانمار 60 مليون نسمة 70٪ يعتنقون الديانة البوذية و5٪ يعتنقون المسيحية و3٪ الديانة الهندوسية و20٪ مسلمون.

وأضاف عاشور: اجتمعنا مع المسؤولين بجمهورية ميانمار وتباحثنا عن الوضع السياسي وما يتعلق بشؤون الاقليات، مشيرا الى أن المسؤولين أبدوا تفهما حول حقوق الانسان ووضع الاقليات، لاسيما المسلمين، وشكروا حكومة الكويت لتقديمها مساعدات عندما اجتاح ميانمار إعصار في العام 2008.

وقال عاشور: تبين لنا أن المسلمين في ميانمار لم تصلهم مساعدات من الكويت ولا من الجمعيات الخيرية والمساعدة الوحيدة التي وصلتهم كانت من دولة الامارات وبقيمة 5 ملايين دولار.

وأشار عاشور الى أن دولة الامارات لا تملك سفارة في ميانمار، فتم تسهيل وصول مساعداتهم للمسلمين هناك عن طريق سفارة الكويت، مشيدا بالدور الذي قام به السفير الكويتي عيسى الشمالي في تسهيل وصول مساعدة الامارات.

وطالب عاشور بإصدار قرارات من الأمم المتحدة لحماية الاقلية المسلمة في هذه الجمهورية وأن تلعب الدول الاسلامية دورا في هذا الشأن وأن تقوم منظمة المؤتمر الاسلامي بفتح مكتب في الجمهورية لمتابعة أحوال المسلمين هناك.

وبين عاشور أن المسلمين يحتاجون الى إعادة إعمار مساجدهم التي هدمت، لاسيما قبل شهر رمضان المبارك، مشيرا الى أن المساعدات الكويتية لو تمت عن طريق الهلال الاحمر لكانت أكثر تأثيرا وقبولا من الجهات الرسمية والجهات الاخرى.

ودعا الحكومة الى تجاوب سريع وفوري من خلال التنسيق مع الهلال الاحمر الكويتي والسفارة الكويتية في ميانمار في سرعة توصيل المساعدات إضافة الى إعادة إعمار المساجد في «أراكان».

عبدالصمد يعتذر عن عدم استقبال رواد ديوانه

عدنان عبدالصمد

يعتذر النائب عدنان سيد عبدالصمد عن عدم استقبال رواد ديوانه اليوم الثلاثاء من هذا الأسبوع الموافق 4 الجاري على ان يعاود استقبال رواد ديوانه مساء يوم الثلاثاء القادم ان شاء الله.

المعيوف لصرف الحصة التموينية للمواطنين مرتين في شهر رمضان

عبدالله المعيوف

تقدم النائب عبدالله المعيوف باقتراح برغبة قال في مقدمته: نظرا لقرب قدوم شهر رمضان المبارك وتخفيفا عن المواطنين وكذلك المقيمون على هذه الارض الحبيبة من الاعباء المالية لكثرة شراء السلع الاساسية وارتفاع اسعارها، اقترح صرف الحصة التموينية للمواطنين في شهر رمضان الكريم مرتين بدلا من مرة واحدة وكذلك زيادة السلع الاخرى التي يتزايد استخدامها في الشهر الكريم والزام جميع الجمعيات التعاونية بعمل خصومات لا تقل عن 25٪ على تلك السلع حتى يستفيد منها كل من المواطن والمقيم.

الشليمي لإنشاء أفرع كليات ومعاهد «التطبيقي» في الجهراء

خالد الشليمي

تقدم النائب خالد الشليمي باقتراحين برغبة، اقترح في اولهما قيام الجهات المعنية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بإنشاء افرع للكليات والمعاهد ومراكز الدراسات في محافظة الجهراء، وطالب في اقتراحه الثاني بتكليف الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالعمل على تصميم وتنفيذ اطار تشجيري داخل مناطق محافظة الجهراء وخارجها

هل هذه قرارات مجلس الوزراء أم مجلس الخدمة المدنية؟

.. ما أسباب صرف نهاية الخدمة لجهات حكومية دون أخرى؟

وجّه النائب صالح عاشور سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة مصطفى الشمالي سأله عن الأسباب التي دعت الحكومة الى صرف نهاية الخدمة لبعض الجهات الحكومية دون الجهات الأخرى وما معايير هذا الصرف، حيث هناك تباين في المبالغ بين الجهات التي يتم الصرف لها؟ وهل هي قرارات مجلس الوزراء أم مجلس الخدمة المدنية؟ وإلى متى هذا الصرف؟ ولماذا لا يتم صرف مكافأة نهاية الخدمة لجميع موظفي الدولة دون التمييز بينهم وهذا ما نص عليه الدور وألا يعتبر صرف مكافأة نهاية الخدمة للبعض دون غيرهم مخالفة دستورية؟

وقال عاشور: تصرف لقياديي شركات النفط مكافأة نهاية خدمة تصل الى مبالغ كبيرة جدا لذا يرجى تزويدي بالأسس القانونية والقرارات الصادرة التي يتم على أساسها هذا الصرف مع بيان معايير هذا الصرف وكيفية حساب المبلغ من موظف لآخر، ومن أين تؤخذ المبالغ؟ هل من الميزانية العامة للدولة أم ميزانية وزارة النفط؟

ولماذا لا تصرف هذه المكافأة لجميع الموظفين في القطاع النفطي وعلى اي أساس يتم صرفها للقياديين فقط؟ كما أرجو تزويدي بهذه القرارات سواء من وزير النفط أو من مجلس الخدمة المدنية أو من مجلس الوزراء.

استفسر عن نتائج إحدى الشكاوى التي تقدم بها أحد المواطنين

الدويسان يسأل الحمود عن إدارة التحقيقات في وزارة الداخلية

فيصل الدويسان

وجه النائب فيصل الدويسان سؤالا للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود قال في مقدمته: من مقتضيات عمل المحقق بادارة التحقيقات اشعار جميع اطراف الشكوى باتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق العدالة وعدم التدخل بين اطراف الشكوى بأي خطوة يفهم منها اعاقة تحقيق مجريات العدل في حق الشكوى.

وبناء على ما تقدم، سأل الدويسان عن نتيجة الشكوى المقدمة لمدير ادارة التحقيقات برقم 23463 المؤرخة في 2012/12/24 بحق احد المحققين في مخفر الصالحية بتكفل زوجة هاربة من بيت الزوجية من جنسية عربية كان قد باشر بنفسه التحقيق معها في شكوى اخرى مقدمة من زوجها بالنصب والاحتيال، ثم قام بكفالتها في قضية تغيب عن العمل، حيث كفلها لتمديد اقامة لها مرتين وفقا للمادة 14، وما الاجراءات التي تم اتخاذها بشأن هذه الشكوى مثبتة بالتاريخ، ولماذا لم يتم ابلاغ الشاكي الى ساعة تقديم هذا السؤال بنتيجة الشكوى، وهل هناك اجراء آخر لدى الوزارة يمكن ان يلجأ اليه الشاكي بعد اهمال شكواه لدى ادارة التحقيقات لضمان استشعاره العدل في المساواة بين اطراف الشكوى، اذا كانت الاجابة بنعم فما الاجراء الذي يمكن اتخاذه بسبب تأخر الفصل في الشكوى اكثر من ستة اشهر؟

الحريجي: لجنة التحقيق في «الداو» تبحث عن اليد الطولى في الصفقة

سعود الحريجي

قال النائب سعود الحريجي ان لجنة التحقيق في قضية الداو مازالت تتابع التحقيق مع مختلف الأطراف حتى يخرج التقرير جليا ومنصفا قدر الإمكان. وأضاف ان القاضي مهما بلغ من العدل فإنه يحكم وفقا للمعطيات المعروضة عليه.

وأوضح ان اجتماع اللجنة أمس جمع الوزير والنائب السابق احمد باقر وموسى معرفي وبعد سماع أقوالهما تبين لنا ان هناك تضادا في أقوالهما، موضحا ان موسى معرفي قال انها كانت صفقة رابحة، بينما يقول باقر انها كانت شراكة بيئة وتوحي بأنها صفقة خاسرة.

وقال الحريجي ان اللجنة تبحث عن صاحب الكنز في المعلومات وذي اليد الطولى في الصفقة وإلغائها ومن المتسبب في دفع الغرامة، لافتا الى ان الاجتماعات المقبلة سوف تشهد طلب حضور شخصيات أخرى على رأسها الوزير السابق أحمد العبدالله وغيره من الوزراء السابقين وبعض المستشارين من النفط.

وكشف ان اللجنة البرلمانية في حاجة الى تقرير اللجنة الوزارية المشكلة للقضية نفسها، وقال نحن لا نخشى حكم المحكمة الدستورية وأيا كان فسنقبل به، لكن بالنسبة لنهاية عمل لجنة التحقيق فأعتقد اننا بحاجة الى وقت آخر ربما يزيد على دور الانعقاد الحالي.

الخرافي لإنشاء هيئة الطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على النفط

م.عادل الخرافي

قال النائب م.عادل الخرافي انه سيتقدم باقتراح بقانون بإنشاء هيئة الطاقة البديلة، موضحا ان الطاقة هي أساس اقتصادات الدول في العصر الحديث والتحدي الأساسي الذي يؤثر على وجودها وحرصت معظم دول العالم على وضع سياسات بعيدة المدى لضمان توفير الطاقة لمواطنيها ولضمان اقتصادها.

وأضاف الخرافي ان دول الخليج العربي تعتبر من أكبر منتجي الطاقة وقريبا سيكونون من أكثر مستهلكيها نظرا للزيادة السكانية وزيادة الطلب على الكهرباء والماء، ومنذ اكتشاف النفط اعتمدت الكويت على النفط لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه ومع النهضة والزيادة السكانية تسارعت الزيادة والطلب على الطاقة بحيث اصبح استهلاك الفرد في الكويت الأعلى على مستوى العالم.

وقال ان الهدف من إنشاء هيئة للطاقة البديلة هو تنويع مصادر الطاقة وإنتاج المياه وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للطاقة والمحافظة على المخزون الاحتياطي للنفط لأطول فترة ممكنة. وأوضح ان هيئة الطاقة البديلة تهدف كذلك الى تقليل الاعتماد على النفط في جميع الاستخدامات وتطوير استخدام الطاقة البديلة، والمحافظة على النفط لاستدامته أطول فترة ممكنة، ودعم تطبيقات الطاقة البديلة في المنازل والمباني، وتشجيع الحكومة على الاستثمار في الطاقة البديلة، ووضع خطط بعيدة المدى للمحافظة على الطاقة وتطبيق الطاقة البديلة.

عبدالله يسأل المبارك عن تراخيص المستشفيات الخاصة في الجابرية

د.خليل عبدالله

وجّه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله طالب فيه بتزويده بجميع التراخيص والمخططات الخاصة بالمستشفيات الخاصة الواقعة في منطقة الجابرية، وبنسخ عن جميع المخالفات المتعلقة بالمستشفيات الخاصة المذكورة أعلاه.

الأمير والرأي البصير

فيصل محمد الهاجري

من خلال زياراتي اليومية للدواوين، وفي الفترات الاخيرة يكاد يكون السؤال المتكرر والمباشر لنا هو، ما أخبار المحكمة الدستورية؟! فيكون جوابي لهم سريعا ومباشرا انتظروا 2013/6/16، فيأتي الآخر ليواجهني بسؤال أسرع من ردي ليقول: ولكن لك طعن بصفتك مرشح وذلك عن نتائج الدائرة الخامسة، فيكون الرد هادئا عندها واقول اعلم ويعلم الجميع أنني احد المرشحين الطاعنين في النتائج لتأكدي من حصولي على مركز متقدم من المراكز العشرة الاوائل ولكن لأخطاء عديدة في الفرز والعد والتجميع ذهبت بضع مئات من الاصوات بالخطأ مني وقد اثبتنا ذلك لدى المحكمة بالدليل والبرهان، ونحن على ثقة تامة بقضائنا العادل والنزيه الذي سيعطي كل ذي حق حقه، ولكن قبل كل ذلك وقبل النظر في طعون المرشحين الانتخابية ستنظر المحكمة أولا: في مرسوم الضرورة والذي أصدر بموجبه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مرسوما بتعديل قانون الانتخابات، وثانيا: في اجراءات الحل الثاني لمجلس الأمة 2009 وسنتناول أولا مراسيم الضرورة حسب المادة 71 فنقول هل هناك قيد في نص المادة 71 يحظر على صاحب السمو الأمير اصدار مراسيم لتعديل قانون الانتخابات؟ وهل مرسوم الضرورة الصادر بتعديل قانون الانتخابات غير دستوري؟ المادة 71 وضعت قيدين وهما ألا يتعارض مع قانون الميزانية ومع نص دستوري أما ان يحتج البعض بالمادة السادسة من ان السيادة للأمة فنقول له: اكمل المادة الى آخرها التي تقول «تكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في هذا الدستور» الوجه المبين بالدستور ان الأمير رئيس السلطة التنفيذية وشريك للسلطة التشريعية والأمة تمارس سيادتها من خلال السلطات الثلاث.

كما ان المادة 71 وضعت رقابتين لاحقتين لمرسوم الضرورة رقابة مجلس الأمة اللاحقة ورقابة المحكمة الدستورية.

مئات من مراسيم الضرورة جاءت أثناء تعطيل الحياة البرلمانية في عام 1976، عرضت على مجلس 1981 بما فيها قانون الانتخابات الجديدة في تلك الفترة ولم نسمع او لم يحك لنا التاريخ استنكارا من أعضاء ذلك المجلس والمجالس اللاحقة له، من هنا نقول حسب مما تقول به المادة 71 من الدستور بأنها حق أصيل يمارسه صاحب السمو الأمير باسم السلطة التنفيذية التي هي جزء من سيادة الأمة، والامة تمارس سيادتها من خلال السلطة التنفيذية، كما التشريعية والقضائية كما هو مبين في الدستور، وأكدت عليه بذلك المادة 6 من الدستور، لذلك نرى أن مرسوم الضرورة الذي أصدره صاحب السمو الأمير بتعديل قانون الانتخابات سليم 100٪.

اما ثانيا وهو الطعن بإجراءات حل مجلس الامة فنعقب بأن العديد من المواد الدستورية وبشكل واضح تقول ان الحكومة تستمد قوتها الدستورية من القسم امام صاحب السمو الأمير مع الاشارة الى ان النظام الديموقراطي الكويتي وبموجب الدستور لم يشترط حصول الحكومة على موافقة مجلس الأمة وانما عوضا عن ذلك اكتفى المشرع الدستوري بان تحوز ثقة صاحب السمو الأمير وهذا ما كشفت عنه المذكرة التفسيرية بكل صراحة حيث جاء فيها «والاستعاضة بثقة رئيس الدولة لتشكيل الوزراء عن حصولها على ثقة مجلس الأمة عقب كل تجديد لانتخابات المجلس».

وبما ان الوزراء وفقا للمادة 80 من الدستور «يعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء بحكم وظائفهم». بحيث يتضح مما سبق أنه يجب على الوزراء أداء اليمين الدستورية امام مجلس الأمة ولكننا نرى ان هذه اليمين تهدف الى تمكين الوزراء من القيام بأعمالهم كأعضاء في مجلس الأمة.

ولذلك فإن الهدف من قسم الحكومة أمام مجلس الأمة هو تمكينها من المشاركة في أعمال مجلس الأمة وليس من أجل أن تنعقد لها الصفة كسلطة تنفيذية لأنها تمارس اختصاصاتها التنفيذية والتي تحققت لها منذ تأديتها للقسم أمام صاحب السمو الأمير وفقا للمادة 126 للدستور، لذلك نرى أن السبب الثاني للطعونات على اجراءات حل مجلس الأمة بسبب عدم قسم الحكومة ليس صحيحا، وان اجراءات الحل كانت سليمة 100٪.

كلمة أخيرة:

بحثت عن حبك يا وطن، فوجدته في دمي يسير وبحثت عن حبك يا وطن، فوجدته ولاء لحاكم وأمير فالوطن عالم بداخلنا قلبا وقالبا، والأمير في وجداننا احساسا وعقلا وضميرا، ان الوطن عفة وشرف فهو مصدر إلهام لكل متذوق لمعنى الحياة، أحب وطني فلم أجد له غير لغة الحب والعشق بديلا، تمنيت ثرى ارض وطني لأقبله عندما كنت مسافرا بعيدا، تعلمت حبك يا وطني منذ الصغر وأصبح حبك مثل نقش في حجر، أحببتك يا وطن مثل حبي للأمير فكيف لا نحب هذا الوطن؟ وهو الذي تكفل بنا من المهد الى اللحد، وطن أعزه الله بحكام اوجب علينا ثناء لهم وشكرا، فيا بلاد العرب لكم ربيعكم فنحن لنا ربيع الصباح ربيعا بلا دهر، ربيعا ليس وليد اليوم والشهر، وانما قبل الغنى عندما كانت بلادنا في فقر.

أدام الله علينا بلادنا بالعزة والأمان في ظل قيادتنا الحكيمة حفظهم الله لنا.